# "خور عبد الله "

# هل يشعل أزمة سياسية بين الكويت والعراق ؟

## تقرير معلومات

مركز أفق المستقبل للاستشارات السياسية والاستراتيجية

إعداد: محمود المنير

## أين يقع خور عبد الله ؟

تقع قناة "خور عبد الله" شمال الخليج العربي، ما بين جزيرتي بوبيان ووربة الكويتيتين وشبه جزيرة "الفاو" العراقية، ويمتد إلى داخل الأراضي العراقية مشكلاً خور الزبير الذي يقع به ميناء أم قصر العراقي.

وقامت الحكومة العراقية عام 2010 بوضع حجر الأساس لبناء ميناء الفاو الكبير على الجانب العراقي من الخور، في حين بدأت الحكومة الكويتية ببناء ميناء مبارك الكبير على الجانب الكويتي في الضفة الغربية لخور عبد الله، كما وقعت الحكومتان، عام 2012، اتفاقية نصت على "التعاون في تنظيم الملاحة البحرية، والمحافظة على البيئة البحرية في الممر الملاحي في خور عبد الله، بما يحقق مصلحة كلا الطرفين".

## فتيل الأزمة

أثار قرار الحكومة العراقية، الخميس 26 يناير/كانون الثاني الجاري، تسليم الكويت "قناة خور عبد الله" البحرية على شط العرب، في إطار قرار دولي واتفاقية ثنائية بين البلدين على ترسيم الحدود، أزمة سياسية بين رئيس الوزراء، حيدر العبادي، ونواب شيعة، رغم أن القناة تعود ملكيتها للكويت، بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن عام 1993، ورغم مصادقة مجلس النواب العراقي نفسه على اتفاق حول تنظيم الملاحة في القناة.

وبينما اعتبر نواب من الكتل النيابية الشيعة أو من أتباع رئيس الوزراء السابق، نوري المالكي، قرار مجلس الوزراء العراقي بتسليم القناة إلى الكويت "خيانة"، وتنازلاً عن أرض عراقية، أفاد خبراء قانونيون عراقيون ومؤرخون كويتيون بسيادة الكويت على القناة، بموجب القوانين الدولية من جهة، وحقائق التاريخ من جهة أخرى.

دعاوي عراقية

ورفض وزير النقل العراقي السابق عامر عبد الجبار، تنازل الحكومة العراقية عن القناة للكويت دون مقابل، مؤكداً أنّ القناة "عراقية صرفة ولا حق للكويت فيها."

وأشار إلى تخصيص مجلس الوزراء العراقي، في اجتماعه الأخير، مبلغ 750 دولار لترسيم الحدود بين العراق والكويت ، مبيّناً خلال مقابلة متلفزة، اليوم الجمعة، أنّ رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الذي وافق على منح "خور عبد الله" للكويت، يسير على نهج الأخطاء الذي سارت عليه الحكومة السابقة.

واعتبر عبد الجبار أنّ التنازل عن القناة للكويت "يمثّل إحدى مهازل البرلمان العراقي السابق الذي صادق على اتفاقية ترسيم الحدود"، مطالباً الحكومة العراقية بانتهاج السبل القانونية لترسيم الحدود بين البلدين.

لم يحصل أي تنازل عن خور عبدالله

ومن جانبه صرح وزير النقل "كاظم الحمامي"، يوم الأحد2017/1/1، قال إن قناة خور عبدالله عراقية وأنه لم يحصل أي تنازل من بغداد بشأنها.

وجاء تصريحات الحمامي للصحفين على هامش تدشين صالة بمطار بغداد، حيث قال: إن ما يثار حول خور عبد الله ما هو الا زوبعة اعلامية هدفها سرقة الانتصارات التي يحققها ابناؤنا من القوات المسلحة والحشد الشعبي في الموصل.

كما شدد "الحمامي" بالقول: إن خور عبد الله عراقي ولم يحصل هناك أي تنازل عن أي ذرة من تراب العراق.

فيما أشار إلى أنه سيقود رحلة بحرية الى خور عبد الله وعلى متنها جميع وسائل الاعلام بالاضافة الى أعضاء من مجلس النواب لاطلاع الشعب العراقي على حقيقة الامر.

بينما كان نواب في البرلمان قد تحدثوا على مدى الايام القليلة الماضية عن توقيع الحكومة العراقية في عهد رئيس الوزراء السابق "نوري المالكي" أبرم اتفاقا تنازل بموجبه عن قناة خور عبدالله لصالح الكويت.

ووفق مسؤول سابق في وزارة النقل فإن الاتفاق الذي ابرم في (2013) هو جزء مكمل لاتفاقية ترسيم الحدود جعل اغلب اجزاء الممر الملاحي يقع ضمن الحدود الكويتية.

قـرار دولـي

الخبير القانوني العراقي طارق حرب اعتبر في حوار إذاعي، أن "مجلس الوزراء والحكومات السابقة لم تمنح سنتيمتراً واحداً من الأراضي العراقية للكويت، سواء كان في خور عبد الله أو غيره، لكن الأمر يتعلق بقرارات مجلس الأمن الدولي التي صدرت بعد تحرير الكويت".

وبعدما أقدم نظام صدام حسين على غزو الكويت عام 1991، وقيام تحالف دولي بزعامة الولايات المتحدة بتحريرها وطرد القوات العراقية، صدر القرار 773 في 1991 الذي تم بموجبه تشكيل لجنة لترسيم الحدود، قاطعها الجانب العراقي.

وبحسب الخبير القانوني وافق قرار مجلس الأمن رقم 833 لعام 1993 على ترسيم الحدود بالشكل الذي كتبته لجنة ترسيم الحدود طبقاً للفصل السابع، ومن ثم فليس للعراق حق تغيير هذه القرارات.

وأضاف: "ما صدر من مجلس الوزراء هو طبقاً لأحكام قانون أصدره مجلس النواب المرقم 42 لسنة 2013 الخاص بتنظيم الملاحة في "خور عبد الله"، أمّا قضية الحدود فإنها سبق وأن حددت بقرارات مجلس الأمن الدولي".

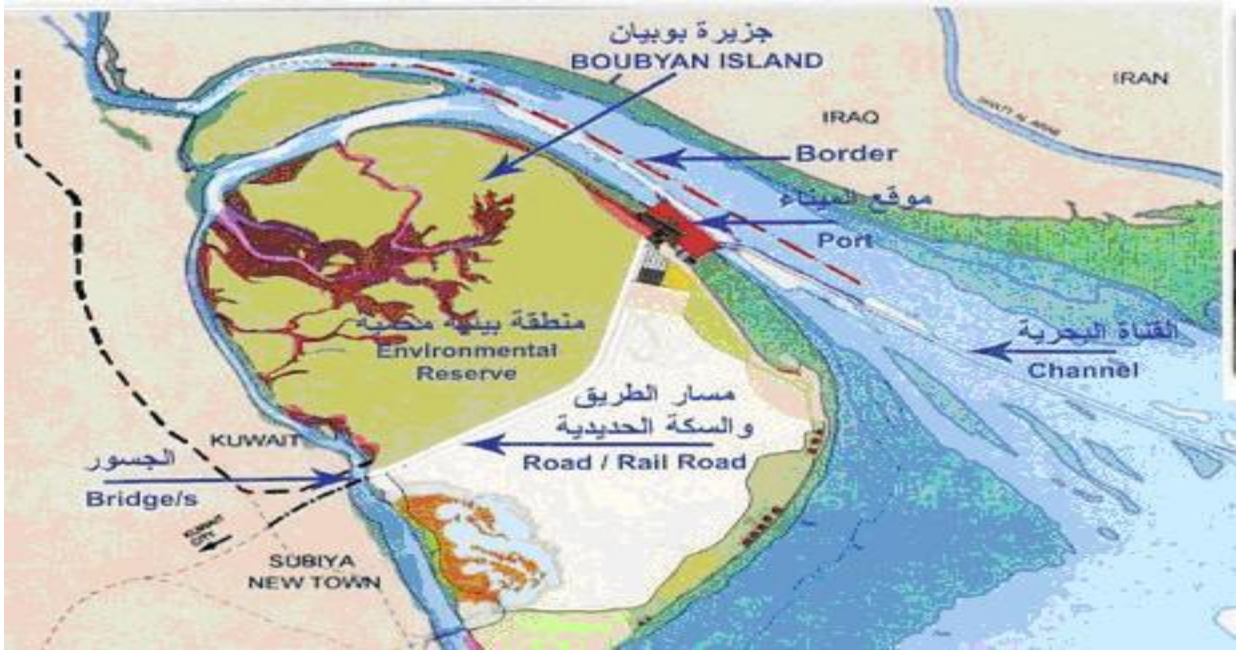


غضب شيعي

لم يكد يجف حبر توقيع الحكومة العراقية على تنفيذ ترسيم الحدود مع الكويت بما يشمل القناة البحرية حتى تعالت أصوات الكتل الشيعية الرافضة للخطوة، رغم أن معظم من عبر عن رفضه كان عضواً في المجلس النيابي السابق الذي صادق على اتفاقية تنظيم الملاحة في القناة مع الكويت.

وأبدى نواب من الكتل الشيعية التي تتهم بالولاء لإيران، استغرابهم من "الاستعجال" في قضية ترسيم الحدود، معتبرين أن الاتفاقية تضمنت "خروقات وأخطاء كثيرة أعطت تنازلات" بدأت من "الدعامة 156"، زاعمين عدم وجود ملاحة مشتركة بين العراق والكويت.

اتفاقية للملاحة وليست لترسيم الحدود

أكد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، الثلاثاء، أن الاتفاقية المصادق عليها بشأن خور عبد الله للملاحة وليست لترسيم الحدود، متهما "البعض" بإثارة قضية الخور بهدف "الابتزاز"، فيما أشار إلى أن مجلس الوزراء لم يصدر أي قرار بهذا الصدد.

وقال العبادي خلال مؤتمر صحفي في بغداد نقلاً عن السومرية نيوز إن "الاتفاقية المصادق عليها بشأن خور عبد الله هي للملاحة وليست لترسيم الحدود"، لافتاً إلى أن "البعض أثار قضية الخور بعد انتصاراتنا في الساحل الأيسر للموصل بهدف الابتزاز أو الحصول على شيء ما."

وأضاف العبادي أن "الضجة الإعلامية التي حدثت غير مفهومة"، مؤكدا أن "مجلس الوزراء لم يناقش خور عبد الله، ولم يصدر أي قرار بشأنه، وإنما عرض عليه تقرير عن قناة الخور."

وكان وزير النقل كاظم فنجان الحمامي نفى، السبت (28 كانون الثاني 2017)، وجود تنازلات بشأن ممر خور عبد الله، وأكد أن مجلس الوزراء لم يتخذ قراراً بشأن هذا الأمر وإنما تباحث في "طريقة ترسيمه فقط."

حقائق التاريخ

وتعود سيادة الكويت على "قناة خور عبد الله" إلى مئات السنين، ويحمل الاسم دلالة هامة، من حيث إنه يعود إلى حاكم الكويت الثاني، عبد الله بن صباح الأول، الذي حكم البلاد بين عامي 1762 و1812.

وقال الفلكي والمؤرخ الكويتي، عادل السعدون، إن "خور عبد الله" ظهر لأول مرة على الخريطة دون اسم عام 1645، عندما أبحرت سفينتان هولنديتان صغيرتان من بندر عباس في طريقهما إلى البصرة.

وأوضح أن قبطان إحدى السفينتين رسم طريق السير على خريطة، مبيناً فيها أعماق البحر على طول سيرهم بما في ذلك جزيرة بوبيان وخور عبد الله، ولم يدون الاسم على هذه الخريطة بالتحديد.

وأضاف السعدون أن المرة الأولى التي ذكر فيها "خور عبد الله" مدوناً على الخريطة تعود إلى عام 1765، عندما ذكرها الرحالة الدنمركي كارستين نيبور، في خريطة رسمها لرحلة قام بها شملت الخليج واستغرقت سبع سنوات، انطلقت من الدنمرك عبر مصر والهند وعُمان وبغداد وحلب. وذكر فيها اسم الكويت للمرة الأولى (koueit) مقروناً مع القرين (gran)، وفيها ذكر خور عبد الله (chor abdilla).

اتفاقية خيمة صفوان

فيما قالت النائبة في البرلمان العراقي عن محافظة البصرة، رحاب العبود، لشبكة رووداو الإعلامية، إن "مشكلة (خور عبدالله) وتنازل الحكومة العراقية عنه لصالح دولة الكويت قد أثيرت في الفترة الأخيرة، ومن وجهة نظري فإنه قانونياً يجب التنازل عن (خور عبدالله) للجانب الكويتي، ليس رغبةً منا، بل نحن مجبرون على ذلك."

وأضافت العبود أن "هذه العقوبات فرضت على العراق بسبب تصرفات النظام العراقي السابق تجاه الكويت واجتياحه لهذا البلد، وهناك اتفاقية (خيمة صفوان) التي وقعت بين الطرفين، والتي تتضمن تنازل العراق عن (خور عبدالله) لصالح الكويت."

وتابعت النائبة في البرلمان العراقي أنه "إذا أردنا استرجاع (خور عبدالله) للعراق، فيجب في البداية تطبيق القانون والتنازل عنه للكويت، وبعد ذلك نرفع دعوى للمحاكم الدولية من أجل استرجاعه مجدداً نظراً لأهميته لاقتصاد العراق."

وأردفت رحاب العبود أن "هذه القضية لا تخص نواب البصرة فقط، وإنما تخص العراق كله، ويجب على كل العراقيين التحرك لإعادة (خور عبدالله) إلى حضن الوطن."

البند السابع للأمم المتحدة

من جانبه قال المتحدث باسم مكتب رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي يوم الجمعة إن الحكومة العراقية ملزمة بتطبيق الاتفاق الخاص بميناء خور عبدالله مع الكويت ولا يمكنها التراجع عنه دون موافقة الكويت.

وأوضح الحديثي في تصريح صحفي تابعته " سومر نيوز " ، أن "مجلس النواب في الدورة السابقة صوّت في 22 آب/أغسطس 2013 بالموافقة على قانون تصديق الملاحة البحرية في خور عبدالله."

كما أفاد بأن "مجلس الوزراء السابق (برئاسة نوري المالكي) صادق في 27 كانون الثاني 2014 على اجتماع اللجنة العليا المشتركة العراقية لترسيم الحدود بين البلدين ومن ضمنها قانون تصديق الملاحة."

وأشار الحديثي إلى أن "مجلس الوزراء الحالي وجه بناء على الالتزامات السابقة باكمال الجهد الهندسي السابق"، مشددا على أن "الاتفاق (خور عبدالله) وهو من ضمن البند السابع للأمم المتحدة، وهو ملزم للبلدين ولايمكن التراجع عنه بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الجانبين."

وقال الحديثي إن "الكتل والنواب الذين كانوا في الدورة السابقة ويعترضون حاليا على تطبيق القانون، لماذا لم يعترضوا في الدورة السابقة ولم يطعنوا في القانون لدى المحكمة الاتحادية؟."

ويأتي الاتفاق ضمن اتفاق ترسيم الحدود بين الجانبين في أعقاب غزو النظام العراقي السابق للكويت في مطلع تسعينيات القرن الماضي.

ويسري اعتقاد بين بعض العراقيين بأن الاتفاق فرض على البلد بموجب بنود الفصل السابع لمجلس الأمن الدولي وأدى بالتالي لاستقطاع أراضي عراقية لصالح الكويت.

موقف القضاء العراقي

نشر الموقع الرسمي لاعلام السلطة القضائية الاتحادية في ( 2014/12/18) رد المحكمة الاتحادية الطعن في اتفاقية "الملاحة النهرية" بين العراق والكويت.

وقال آنذاك المتحدث باسم السلطة القضائية الاتحادية، القاضي عبد الستار بيرقدار، في بيان له إن" المحكمة قررت رد دعوى أقامتها النائبة عالية نصيف تتعلق بإلغاء قانون تصديق الاتفاقية بين جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت بشأن تنظيم الملاحة النهرية في ميناء خور عبد الله"، لافتا إلى أن "قرار رد الدعوى استند إلى أن التصويت على الاتفاقية داخل البرلمان جاء وفق الدستور بالأغلبية البسيطة."

وبين بيرقدار، أن المحكمة الاتحادية "أكدت أن التصويت على الاتفاقية داخل مجلس النواب كان وفقاً للشروط الدستورية".

صورة من اتفاقية ترسيم الملاحة البحرية في خور عبد الله :

اتفاقية

بين

حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت

بشان تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله

إن حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت والمشار إليهما فيما بعد بـ (الطرفين).

إدراكاً منهما بان التعاون في مجال الملاحة البحرية والمحافظة على البيئة البحرية سيساهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

والتزاما بقرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) لسنة (١٩٩٣) بشان الحدود الدولية بين البلدين وخاصة فيما يتعلق باحترام الحق في المرور الملاحي لكلا الطرفين وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإدراكاً منهما بأهمية الممر الملاحي لكلا البلدين.

واستنادا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

ورغبة منهما في تنظيم الملاحة البحرية في خور عبدالله من أجل المحافظة على سلامة الملاحة البحرية والبيئة البحرية وغيرها من الأمور ذات الصلة.

فقد اتفقا على ما يلي:

المادة (١)

الغرض من هذه الاتفاقية هو التعاون في تنظيم الملاحة البحرية والمحافظة على البيئة البحرية في الممر الملاحي في خور عبدالله بما يحقق مصلحة كلا الطرفين.

المادة (٢)

لأغراض هذه الاتفاقية يقصد بالممر الملاحي هو الممر الملاحي الموجود من نقطة التقاء القناة الملاحية في خور عبدالله بالحدود الدولية ما بين النقطتين الحدوديتن البحريتين رقم (١٥٦) ورقم (١٥٧) باتجاه الجنوب الى النقطة (١٦٢) ومن ثم الى بداية مدخل القناة الملاحية عند مدخل خور عبدالله.

المادة (٣)

عند ممارستها لحق المرور الملاحي، فالسفن التي تحمل جنسية أحد الطرفين عند مرورها في البحر الإقليمي للطرف الآخر فإنها لا ترفع أي علم آخر سوى علم جنسيتها، أما السفن الأجنبية فعند مرورها بالممر الملاحي فإنها ترفع علم جنسيتها فقط.

المادة (٤)

يمارس كل طرف سيادته على الجزء من الممر الملاحي الذي يقع ضمن بحره الإقليمي بما لا يتعارض مع حق المرور البري المنصوص عليه في إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

المادة (٥)

هذه الاتفاقية لا تنطبق على مرور السفن الحربية وخفر السواحل لكلا البلدين.

المادة (٦)

لا تؤثر هذه الاتفاقية على الحدود بين الطرفين في خور عبدالله المقررة بموجب قرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) لسنة (١٩٩٣).

المادة (٧)

يعمل كل طرف على منع الصيادين من التواجد في الجزء من الممر الملاحي الواقع في البحر الإقليمي التابع له.

المادة (٨)

ينشىء الطرفان لجنة إدارة مشتركة تتولى تنظيم وتنسيق الملاحة في الممر الملاحي في خور عبدالله برئاسة كل من:

- وكيل وزارة المواصلات عن الجانب الكويتي
- وكيل وزارة النقل عن الجانب العراقي

وعضوية عدد متساو من المختصين من كلا الجانبين وللجنة أن تستعين بمن تراه في سبيل أداء أعمالها.

تجتمع اللجنة المشتركة كل ستة أشهر أو كلما دعت الحاجة وذلك بالتناوب في كلا البلدين ويتفق على مكان وموعد إجتماعاتها عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة (٩)

تختص اللجنة المشتركة بما يلي:

١. متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية.

٢. وضع خطة مشتركة لضمان سلامة الملاحة في خور عبدالله وديمومتها وتنفيذها.

٣. وضع القواعد والاجراءات المتعلقة بمنع التلوث الناتجة عن الملاحة البحرية والحد منها وفقا للمعايير والاشتراطات الدولية.

٤. وضع الأنظمة المتعلقة بالملاحة في خور عبدالله على أساس المساواه في الحقوق ووفقا لأحكام هذه الاتفاقية.

٥. الموافقة على أعمال الصيانة للممر الملاحي كالتوسعة والتعميق ووضع الدلائل الإرشادية وأعمال المسح الهيدروغرافي والتشال الغوارق على أن تكون تكاليف الأعمال التي يتم الاتفاق بشأنها مناصفة.

المادة (١٠)

لا تستوفى الرسوم إلا مقابل الخدمات التي تؤدي إلى السفن، أما الإيرادات الناشئة عن إرشاد السفن أو أية خدمات أخرى وكذلك الخدمات التي يؤديها أي من الطرفين تستوفى من قبل الطرف الذي يكون قد قام بإرشاد السفن أو قدم الخدمات المذكورة في أعلاه.

المادة (١١)

يتعاون الطرفان في مجال المحافظة على البيئة البحرية ومكافحة أي تلوث بحري قد يحدث.

المادة (١٢)

تنطبق القواعد الدولية المتعلقة بتصادم السفن في البحر وبسلامة الأشخاص في البحر على الملاحة في خور عبدالله، مع الأخذ بنظر الاعتبار الأحكام الخاصة الموضوعة من قبل اللجنة المشتركة.

المادة (١٣)

تؤمن خدمات الإرشاد للسفن من قبل الطرف الذي تتوجه تلك السفن الى أو من أحد موانئه من أو إلى البحر.

المادة (١٤)

أي خلاف ينشأ بين الطرفين حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية يتم تسويته ودياً بينهما من خلال المشاورات وفي حال عدم تمكنهما من التوصل إلى إتفاق بشأن هذا الخلاف فيتم إحالته إلى المحكمة الدولية لقانون البحار.

المادة (١٥)

يودع الطرفان نسخة من هذه الاتفاقية لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة إعمالاً لنص المادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة، وترسل نسخة من هذه الاتفاقية إلى المنظمة البحرية الدولية (IMO).

المادة (١٦)

١. تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد تبادل الإشعارات التي يخطر بها الطرف الأخير الطرف الآخر باستيفائه الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لنفاذها.

٢. تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة غير محددة، ويجوز لكل طرف انهائها باشعار كتابي الى الطرف الاخر أمده ستة أشهر وعلى ان يتم الانهاء بموافقة الطرفين.

٣. يجوز تعديل هذه الاتفاقية باتفاق الطرفين وتدخل التعديلات حيز التنفيذ وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

حررت هذه الاتفاقية في بغداد بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٩ باللغة العربية من نسختين أصليتين.

عن حكومة دولة الكويت

سالم منيف الاذينة

وزير المواصلات

عن حكومة جمهورية العراق

هادي فرحان العامري

وزير النقل

المصادر :

- العبادي: اتفاقية خور عبد الله للملاحة وليست لترسيم الحدود ، قناة العالم ، goo.gl/28bkqO

- قناة "خور عبد الله" تعود للكويت.. ونواب شيعة يهاجمون العبادي ، شؤون خليجية ، goo.gl/Lhmy7u

- نائبة عن البصرة: قانونياً يجب التنازل عن "خورعبدالله" لصالح الكويت ، شبكة روداو الإعلاميةgoo.gl/Oy0AoY

- خور عبد الله يثير الجدل في العراق والمتحدث بأسم العبادي يعلن : لا يمكننا التراجع ، goo.gl/nrPdI4

- الحمامي: لم يحصل أي تنازل عن خور عبدالله ، أنا العراق ،goo.gl/yefZbr

- بالصور: تفاصيل اتفاقية "خور عبد الله" بين العراق والكويت، قناة العالم ، goo.gl/32D6Xm

- القضاء : إقرار إتفاقية خور عبدالله مع الكويت تم وفق الدستور ، الجورنال، goo.gl/2TyVhC